

المصارف تتحرك على 3 خطوط: تمويل الدولة والعقوبات والقروض

لفت حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بعد زيارته بعدها إلى أن الوضع المالي مستقر والاتفاق على التمويل للعام 2019 مبني على الإمكانيات المتوافرة لدى القطاع المصرفي. في ظل ما يشاع عن انهيار وشيك للاقتصاد والنقد، وفي ظل ما يطرح من لوائح عقوبات أميركية، تحركت جمعية مصارف لبنان على خطين، داخلي وخارجي، لمواجهة الإمعان في إرباب اللبنانيين عبر الأكثار من تسويق فكرة الإفلاس. التحرك الداخلي مهد له "عمود النقد اللبناني" حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لمساهمة المصارف في تمويل الدولة وتنسيق معدلات الفوائد. فكان حوار عميق مع وزير المال، أفضى إلى سلسلة تفاهمات حول مشاركة المصارف في إصدارات سندات الخزينة. أما خارجيا، فتوجهت الجمعية إلى نقطة الارتكاز في حركة الاقتصاد العالمي، وشنطن ونيويورك، حيث سيف العقوبات على إيران قد يطال نصله الاقتصاد اللبناني وحركة الرساميل في المصارف على خلفية العقوبات المحتملة على بعض العناصر المسؤولة في "حزب الله" ورجال الأعمال المناصرين له من الولايات المتحدة عاد وفد المصارف مرتاحا، فصحّح أن الزيارة هي زيارة دورية عقد خلالها اجتماعات مع اللجان المختصة في مجلس النواب والشيوخ ومع المسؤولين المعنيين بالشأنين المالي والمصرفي في وزارتي الخارجية والخزانة، إلا أن النتيجة التي خرج بها الوفد كانت مطمنة حيال عدم تأثير قانون العقوبات الأميركي على الاقتصاد اللبناني. إذ وفق مصادر الوفد، كان تأكيد الأميركي أن المراسيم التطبيقية أو التنفيذية للقانون لن يكون لها أثر على الاقتصاد اللبناني أو على "تواصل اللبنانيين مع الخارج في معاملاتهم المالية عبر المصارف المراسلة"، وذلك على الرغم من الضغوط التي مورست من ال Luigi الصهيوني في الكونغرس الأميركي لأن تكون العقوبات موجعة للبنان عموما، إلا أن القرار الأخير كان بـ"إبعاد الكأس المرة عن النظام المالي اللبناني". وعقد الوفد الذي ضم سعد أزر هري، وليد روغافل، تلال صباح، نديم القصار، وشهدان جبيلي، إضافة إلى الأمين العام مكرم صادر، سلسلة اجتماعات مع اللجان المختصة في مجلس النواب والشيوخ ومع المسؤولين المعنيين بالشأنين المالي والمصرفي في وزارتي الخارجية والخزانة، وتم الاطلاع على آخر المستجدات في شأن تطبيق العقوبات الأميركي. ووفق بيان أصدرته الجمعية، أكد الوفد الحرص على أن لا يكون لتطبيق هذه العقوبات أثر سلبي على الاقتصاد اللبناني وعلى تواصل اللبنانيين مع الخارج في معاملاتهم المالية من خلال المصارف المراسلة، وكانت أجواء هذه اللقاءات إيجابية. كذلك أجرى الوفد لقاءات عمل مهمة مع المصارف الأميركية المراسلة – بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي. بي. مورغن ستاندارد تشارترد بنك – في مقارها الرئيسية في نيويورك، فجددت المصارف المراسلة الإعراب عن ارتياحها إلى التعامل مع النظام المصرفي اللبناني، وذلك استناداً إلى عاملين: الأول هو حسن إدارة المخاطر من المصارف العاملة في لبنان، والثاني هو التزام المصارف اللبنانية قواعد العمل المصرفي الدولي، وخصوصاً القواعد الأميركية. وأثنى المسؤولون التنفيذيون عن المصارف الأميركية المراسلة على شفافية العلاقة وعلى سرعة المعلومات المتعلقة بالعمليات المصرفية ودقّتها.

...في لبنان؟

أما في لبنان، فقد كان الاجتماع الذي عقده الجماعة برئاسة الدكتور جوزف طربه مع وزير المال علي حسن خليل، وعلى الرغم من أنه كان منسقا قبل سفر الوفد إلى الولايات المتحدة، إلا أنه جاء مكملا لاجتماع الذي عقد بين وزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان الذي خصص للبحث في آلية من شأنها توفير التمويل لاحتياجات الدولة، والذي عرقلت مجموعة من التحديات استدامته. إذ كان الحديث بما كان اتفقا عليه بين الوزير خليل وسلامة وخصوصاً حيال مشاركة المصارف في الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة بفائدة نسبتها نحو 10.30%， على أن يخفف مصرف لبنان حصته من هذه السندات التي تبلغ نحو 47% لمصلحة المصارف التي اعتنقت عن المشاركة وفضلت توظيف أموالها في مصرف لبنان بفائدة مرتفعة. وهذا الاتفاق على رفع نسبة الفائدة لم يكن ولد اللحظة، إذ جاء بعد سلسلة اجتماعات بين وزير المال وحاكم مصرف لبنان ورئيس الحكومة سعد الحريري، تخلله عرض مفصل للأوضاع النق比ة والصعوبات التي تواجه مصرف لبنان حيال عمليات امتصاص السيولة والطلب على الدولار، إضافة إلى استحقاقات وزارة المال والاحتياطات لدى مصرف لبنان، والتي قدرت بنحو 3000 مليار ليرة، علما أن المصارف كانت واضحة في لقاءها مع وزير المال أنه لا يمكنها الاكتتاب إلا بنسبة الفائدة الرائجة في السوق. وفهم من خلاصة الاجتماع بين خليل وجمعية المصارف أن ثمة فريقا مشتركا من وزارة المال ومصرف لبنان للبحث في سبل تأمين تمويل استحقاقات الدولة للاشهر المقبلة. وعبرت مصادر مصرفيّة عن استيائهما مما آلت إليه أوضاع البلاد، مؤكدة في المقابل دور المصارف في هذه الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد، وسألت: "لولا توافر السيولة

في المصادر، ماذا كان سيحل بلبنان؟، فالمعنيون أفقده كل اوراقه الرابحة ولا مجال لأي دولة أو مؤسسة دولية أن تعمد إلى اقراضنا في ظل هذه الوضع".

جديد القروض؟

وإذا كان اجتماع الجمعية مع الوزير خليل لم يتطرق إلى القروض السكنية، إلا أن ثمة تدابير وآليات يمكن أن يبيتها مجلس ادارة الجمعية في اجتماعه المقرر الثلاثاء المقبل، إذ سيطلع على الصيغ التي توصلت إليها لجنة الشروط والاستثمار المصرفي بعد اجتماعات عقدها اللجنة في الجمعية ومع المؤسسة العامة للإسكان. وعلم في هذا الإطار انه اضافة إلى "الآلية السليمة" التي ستعتمد其ها الجمعية للقروض السكنية والتي تتصل بالقروض التي لا تتعدي الـ 200 ألف دولار، يدرس مصرف لبنان آلية دعم جديدة لفئة "محددة" من اللبنانيين للعام 2019. وأكدت المصادر أنه اذا وافق مجلس ادارة جمعية المصادر على الآلية التي سقتراها لجنة الشروط المصرفية فإن ذلك يعني أن قروض الاسكان لسنة 2019 ستستأنف قريبا.